حالة المعابر في قطاع غزة
2019/11/30 - 2019/11/1

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال (شهر نوفمبر) حصارها المفروض على قطاع غزة للعام الثالث عشر على التوالي، حيث واصلت فرض قيودها المشددة على حركة وتنقل سكان قطاع غزة، وما زالت ترفض السماح لمعظم سكان القطاع الخروج منه أو العودة إليه من خلال معبر بيت حانون "ايرز". وتسمح السلطات المحتلة في المقابل، وفي نطاق ضيق جداً، بمرور بعض الفئات كالمرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم، المواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحفيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، والمسافرين عبر معبر الكرامة. ويمر هؤلاء بعملية طويلة ومعقدة من أجل الحصول على الموافقة بالمرور، كما يخضعون لإجراءات أمنية مشددة أثناء مرورهم عبر المعبر.

وقد عرقلت سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير مئات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وأرجعت سلطات الاحتلال رفض سفر المرضى لذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.

كما واصلت السلطات المحتلة منع توريد مئات السلع والمواد الأساسية، التي تعتبرها "مواد مزدوجة الاستخدام"[1]، وقد نجم عن ذلك مزيد من التدهور على الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية، وأوضاع البنية التحتية. كما استمرت في حظر تصدير منتجات قطاع غزة، واستثنت من ذلك كميات محدودة جداً من المنتجات الزراعية، لا تتجاوز 3% من معدل الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار.

القيود على حركة الأفراد

- ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايرز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ المواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحفيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة.
- **المرضى:** عرقلت سلطات الاحتلال المتمركزة على معبر بيت حانون "ايرز" خلال شهر نوفمبر سفر مئات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو مستشفيات الضفة الغربية، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية. وبحسب وزارة الصحة فإن سلطات الاحتلال عرقلت سفر 777 من مرضى القطاع المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل 1.905 طلبات تصريح للعلاج، أي ما نسبته (40.7%) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض 190 طلباً لأسباب أمنية (9.9%)، ولم ترد على 326 طلباً (17.1%)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على 191 طلباً (10.0%)، فيما طلبت السلطات المحتلة من 8 مرضى تغيير مرافقيهم (0.4%)، وتأخر سفر 62 مرضى (3.2%) بذرائع مختلفة.

[1] - تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية.

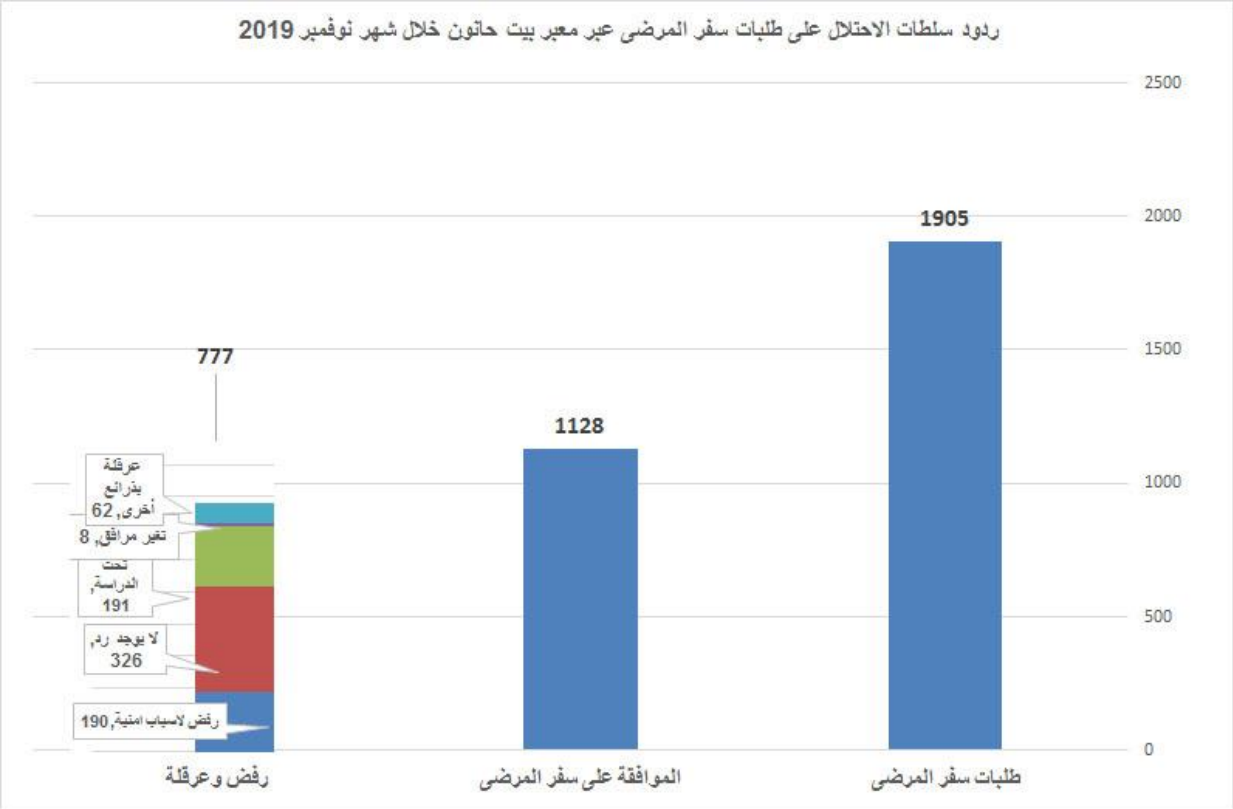

- **عرقلة ســـفر 7.794 مريضـــاً من المحولين للعلاج في الخارج منذ بداية عام 2019:** عرقلت ســـلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال العام الجاري 2019 سفر آلاف المرضى من قطاع غزة، الحاصلين على تحويلات طبية للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة. وقد تعددت أشكال العرقلة بين رفض المريض أمنياً، أو بدون إبداء أســـباب، عدم الرد على طلب المريض بدعوى أنه تحت الدراســـة، الطلب من المريض تغيير المرافق، الطلب من المريض تغيير موعد العلاج، الطلب من المريض تقديم طلب جديد، طلب المريض لإجراء مقابلة أمنية، اعتبار طلب المريض غير مناسب، واعتبار حالة المريض تجويد حياة وليس انفاذ حياة بحسب التصنيف الاسرائيلي. وفيما يلي البيانات الكاملة للرود الاسرائيلية على المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال العام الجاري 2019:

ردود السلطات الإسرائيلية على طلبات المرضى عبر معبر بيت حانون خلال عام 2019 (2019/1/1 وحتى 2019/11/30)

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	المجموع
موافقة	1611	1181	1291	1396	1341	1444	1634	1124	1176	1021	1128	14347
رفض لأسباب أمنية	191	118	74	120	177	257	196	219	219	159	190	1920
لا يوجد رد	14	14	20	25	200	48	88	95	144	212	326	1186
تحت الدراسة	417	259	533	514	410	238	271	192	309	229	191	3563
تغيير مرافق	6	2	3	3	6	22	13	13	11	11	8	98
منع بذرائع مختلفة	161	62	81	103	72	118	93	89	57	129	62	1027
المجموع الطلبات المقدمة	2400	1636	2002	2161	2206	2127	2295	1732	1916	1761	1905	22141

***مصدر المعلومات الواردة في الجدول: دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة الفلسطينية**

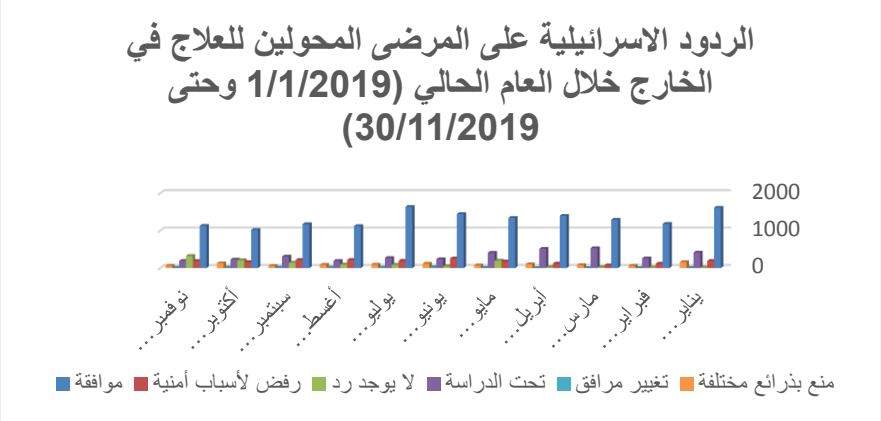

***مصدر المعلومات الواردة في الجدول: دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة الفلسطينية**

وتشير الاحصاءات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية عرقلت خلال العام الحالي (2019/1/1 وحتى 2019/11/30) سفر 7.794 من مرضى القطاع المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل 22.144 طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (35.1%) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض 1.920 مريضاً لأسباب أمنية (8.6%)، ولم ترد على 1.186 طلب (5.3%)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على 3.563 مريضاً (16.1%)، فيما طلبت السلطات المحتلة من 98 مريضاً تغيير مرافقيهم (0.4%)، وتأخر سفر 1.027 مريضاً (4.6%) بذرائع مختلفة كانتظار الرد بعد المقابلة الأمنية، أو أن حالة المريض تجويد حياه وليس انفاذ حياه بحسب التصنيف الاسرائيلي، أو أن الطلب غير مناسب، أو الطلب من المريض تغيير موعد العلاج، أو تقديم طلب جديد.

- استمرت السلطات الإسرائيلية في فرض القيود على الاحتياجات التي يسمح للمسافر، عبر معبر بيت حانون "ايرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرين من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.

- وفقاً لبيانات وزارة الشؤون المدنية، فقد سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر نوفمبر لـــ 17.592 مواطناً بمغادرة قطاع غزة، فيما عاد إليه 18.054 مواطن. وخلال نفس الفترة سمحت لـ 914 أجنبياً بالوصول إلى قطاع غزة، وفي المقابل غادر القطاع 876 أجنبي. ولا تعبر هذه الإحصـــائيات عن عدد الأشـــخاص المســـموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصـاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصـريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد. وتشمل الفئات المسموح لها بالمرور من خلال معبر بيت حانون: العاملون في المنظمات الدولية، الدبلوماسيون، أصحاب الحاجات شخصية، المسافرين عبر معبر الكرامة "جسر اللنبي"، وعرب 1948.

- **زيارات المعتقلين:** سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر نوفمبر لـــ 58 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين ، من بينهم 4 أطفال، بزيارة 40 من أبنائهم في السـجون الإسـرائيلية، وفق مصـادر اللجنة الدولية للصـليب الأحمر بغزة. ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شـهر أكتوبر محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهمات التي تم التوصل إليها بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. ويتعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية.

القيود على حركة البضائع والسلع

- رغم اسـتمرار فرض القيود المشـددة على توريد السـلع إلى قطاع غزة، سـمحت سـلطات الاحتلال الإسـرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتوريد 7.695 شـاحنة، وذلك وفقاً لمصـادر وزارة الاقتصـاد الوطني في غزة، وقد سـجلت واردات شهر نوفمبر الحالي انخفاضاً بنسبة 33% عن واردات شهر أكتوبر الماضي التي بلغت 9.353 شاحنة. وقد أغلق المعبر خلال شهر نوفمبر لمدة 11 يوماً، أي ما يعادل (36.6%) من أيام الفترة التي يغطيها التقرير.

***مصدر المعلومات الواردة في الجدول: وزارة الاقتصاد الوطني في غزة**

- **استمرار حظر صادرات قطاع غزة:** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسـمح بتصـدير كميات محدودة جداً من بعض السـلع، معظمها يتم تصـديرها إلى الضـفة الغربية، والكميات القليلة الأُخرى إلى اسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر نوفمبر بتصدير 191 شاحنة، منها 145 شاحنة إلى الضفة الغربية، و28 شاحنة إلى إسرائيل، و18 شاحنات للعالم الخارجي. وقد سجلت صادرات شهر نوفمبر انخفاضاً بمقدار 35.4% عن شهر يونيو الماضي، حيث بلغ حجم الصادرات فيه 296 شاحنة. وتحتوي الشاحنات الصادرة على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس. وتعادل صادرات شهر نوفمبر 4.2% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً.

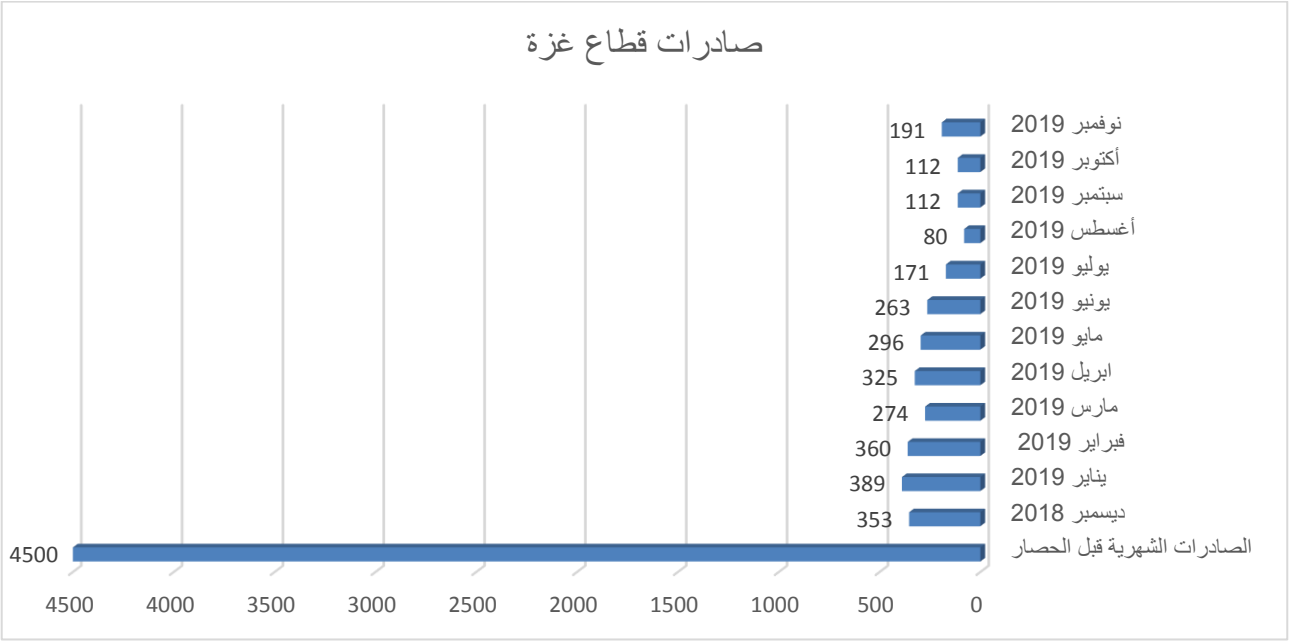

***مصدر المعلومات الواردة في الجدول: وزارة الاقتصاد الوطني في غزة**

- ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً مشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتضـع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 118 صنفاً، تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضـبان الصـهر المسـتخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشـاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضـرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشـكل مفاجئ، أجهزة التصـوير بالأشـعة السـينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

- تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم

تصـنيفها وإرسـالها إلى الضـابط الإسـرائيلي المناسـب للرقابة على السـلعة. وعلى التاجر الفلسـطيني إتمام الصـفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمَح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الانسـان تعقيد هذه العملية، حيث تعمد سـلطات الاحتلال إلى تأخير الردود على الطلبات لأشـهر، وفي حالات كثيرة تقوم سـلطات الاحتلال المتمركزة في معبر كرم أبو سـالم بإرجاع البضـائع التي تمت الموافقة على دخولها. ويتسـبب ذلك في خسـائر فادحة للتجار الذين يتكلفون بتسـديد مبالغ كبيرة لأرضـية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.

- **الحركة على معبر رفح البري:**

واصلت السلطات المصرية فتح معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، لمغادرة الحالات الإنسانية وعودة العالقين، وقد أغلق المعبر لمدة 11 يوماً بسبب العطلات الوطنية والاسبوعية، فيما عمل بالاتجاهين (قدوم ومغادرة) لمدة 19 يوماً.

وتمكن خلال الفترة التي يغطيها التقرير 5.923 مواطناً (من بينهم 1.230 مريضاً و495 مرافقاً للمرضى) من مغادرة قطاع غزة، فيما عاد إلى القطاع 4.325 مواطناً، وأرجعت السلطات المصرية 1.069 مواطن، ومنعتهم من السفر، من دون إبداء أسباب. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية غير قادرين على السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.

ويعاني المسافرون من سكان قطاع غزة من إجراءات التفتيش التي تقوم بها السلطات المصرية، والتي تتسم بكونها طويلة ومتكررة وغير مبررة. وتتسب هذه الإجراءات في إطالة مدة رحلة العودة من القاهرة إلى معبر رفح لعدة أيام، يبيت فيها المسافرون في السيارات والاستراحات العامة، بعد أن كانت تستغرق أقل من 6 ساعات.

هذا المشروع بدعم من
الاتحاد الأوروبي

"تم اصدار هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي. ان محتويات هذه النشرة هي من مسؤولية المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ولا تعكس بأي شكل من الاشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي. "